تقدم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول
حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر
وجوازهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع
تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت
العروض وهو قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهدا
ما كنت او غائبا ثم قد يجب التقديم كان يكون له صدر
الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم مما
مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه
لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى و
نعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان
يكون يوم منصوبا بفعل مقدر اي يعرفونه لا با
لخبر وانه ظرف والظرف يتوسع فيه بما لا يتوسع
في غيره ولذا اجاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز
ما طعامك زيدا كلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم
خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا بمنعه والا
خبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان
معمول الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا على ما دام
وحدها لعدم تصرفها لئلا يلزم الفصل بين الموصول
الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا

مجمع

مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل
بعلتين وكل منهما لا ينهض ما نعا باتفاق ومثل دام
كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني ان تكون عالما
واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمنع
على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسط بينها
وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان
زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا في
جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله
مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم
للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما
الى الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن
الاخر اسم اشارة اتصل به هاء التنبيه فان لم يكن
احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل
منهما مسوغ فتعين ان يكون هو الاسم وان كان
لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا
ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر ولا
يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن
وروده يكون مزاجها عسل وماء ويختص الخمسة الاول
وهو كان وظل وما بينهما بمرادفة صار الدالة على

Copyright © King Saud University